

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس  
حضرات النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته  
يسرني أن أعرض أمامكم مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2011، الذي يأتي تجسيدا لبرنامج عمل الحكومة الذي تقدمت به لمجلسكم الكريم قبل أيام قليلة. كما أن هذا المشروع يأتي منسجماً مع توجيهات صاحب الجلالة الملك المعظم حفظه الله والهادفة إلى اعتماد سياسة مالية حكيمة لاحتواء عجز الموازنة وتعزيز الاستقرار المالي والمساهمة في تحسين البيئة الاستثمارية والاعتماد على الذات وحفز النمو الاقتصادي .  
ونظراً لأن الموازنة العامة تعتبر إحدى أبرز أدوات الحكومة لتحقيق سياساتها وتوجيهاتها فقد أخذنا على أنفسنا التزاماً باعتماد نهج يتسم بالواقعية وبراغي حجم المسؤولية الملقاة على عاتقنا أمام الوطن والمواطن. ونحن عندما نقدم لحضراتكم هذا المشروع نستند إلى إنجازات ملموسة تحققت خلال هذا العام وبرامج واضحة تم البدء في تنفيذها، بعضها استكمل وبعضها الآخر لا زال قيد الانجاز. وهذه البرامج تنطوي على ضوابط واضحة ومستقرة لتصويب مسار المالية العامة بحيث تراعي توجيه الإنفاق العام للأولويات الوطنية وتعمل على ترسيخ نهج الإصلاح الذي يستند لأطر مؤسسية ثابتة .

دولة الرئيس  
حضرات النواب المحترمين

إنني على ثقة تامة بأنكم تتابعون ما يجري على الساحة العالمية من تطورات مالية واقتصادية خاصة في أعقاب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي أثرت سلباً على اقتصادات أغلب الدول المتقدمة وامتدت تداعياتها لتؤثر على مختلف دول العالم بما فيها الدول العربية ومن ضمنها الأردن لذلك كان لا بد من اتخاذ إجراءات وتدابير تصحيحية صارمة لمعالجة الاختلالات التي أفرزتها تلك الأزمة خاصة وأنها تراكمت مع تصاعد الإنفاق الحكومي مما أدى إلى تزايد عجز الموازنة العامة في المملكة بصورة كبيرة خلال تلك الفترة.  
وبالرغم من الارتفاع غير المسبوق في عجز الموازنة العامة في عام 2009 والذي تجاوز 1.5 مليار دينار أو ما نسبته 8.5% من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن جملة الإجراءات والتدابير العاجلة التي اتخذتها الحكومة خلال عام 2010 كان لها أثر واضح في النتائج الايجابية العديدة التي حققها اقتصادنا الوطني خلال نفس العام.  
قامت الحكومة خلال هذا العام باتخاذ مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تحفيز عدد من القطاعات الاقتصادية، حيث تم تخفيض رسوم تسجيل الأراضي وضريبة بيع العقار بنسبة 50% الأمر الذي أسهم في دفع وتيرة النشاط في سوق العقار وزيادة حجم الاستثمارات المحلية والخارجية في هذا القطاع الذي يرتبط بعلاقات متشابكة قوية أمامية وخلفية مع مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. وفي ذات السياق فقد تم إعفاء العقارات السكنية من الرسوم لأول 150 متراً مربعاً وبحيث لا يقتصر الإعفاء على العقارات السكنية المنفذة من قبل شركات الإسكان وإنما يمتد ليشمل البيوعات التي تتم بين المواطنين، وكذلك تم تخفيض مدة الاحتفاظ بالعقار للشركات الاستثمارية وذلك لتمكينها من توفير السيولة اللازمة لأعمالها .

وفي قطاع النقل، تم وضع حد أدنى لأجور نقل البضائع بالشاحنات لمدة ستة أشهر بهدف تشغيل وتنظيم أسطول النقل العام. وبهدف توفير التمويل اللازم للمزارعين فقد تم رفع رأسمال مؤسسة الإقراض الزراعي من 35 مليون دينار إلى 50 مليون دينار. أما على صعيد تشجيع الصادرات فقد قامت الحكومة بتمديد إعفاء صادرات السلع والخدمات من ضريبة الدخل إعفاءً كاملاً ودون مدة محددة، وقد استفاد من هذا الإعفاء مختلف القطاعات وخاصة قطاع الصناعة وخدمات تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات. وحرصاً منها على تحسين مستوى معيشة المواطنين، اتخذت الحكومة عدداً من الإجراءات ذات الأثر المباشر في هذا المجال مثل تخفيض كلفة النقل عبر تقديم الدعم لنقل طلبة الجامعات الرسمية، وزيادة مخصصات صندوق الطالب غير المقتدر وزيادة مخصصات صندوق المعونة الوطنية والتوسع في برنامج التغذية المدرسية، كما تم تخفيض وتوحيد ضريبة المبيعات بنسبة 8% على خدمات الانترنت مما انعكس إيجاباً على أسعار هذه الخدمات المقدمة لمختلف القطاعات الاقتصادية وتوفير هذه الخدمات في مختلف محافظات المملكة. كما عملت الحكومة على ربط الإعفاء من بدل الترددات للشركات بمدى انتشار تقديم خدماتها من الانترنت بمختلف محافظات المملكة وتخفيض أسعار هذه الخدمات على المواطنين.

وقد شكلت كل هذه الإجراءات، فضلاً عن أثرها الإيجابي على حياة المواطنين، خطوة مهمة في تحفيز الاستثمارات وأضفت مزيداً من الجاذبية للبيئة الاستثمارية في المملكة. فالحكومة تدرك تماماً أن موضوع جذب وتحفيز الاستثمارات يعتبر المدخل الأساسي الذي يفتح أمامنا آفاقاً رحبة لتحقيق النمو وتحسين مستوى معيشة المواطنين وتوفير فرص عمل جديدة لقوانا العاملة، لذلك سنواصل العمل على رفع جاذبية اقتصادنا الوطني للاستثمارات وإزالة أي صعوبات قد تعترض انسيابها .

وإضافة إلى كل ما تقدم من إجراءات وتدابير، فقد قامت الحكومة خلال هذا العام بضبط الإنفاق العام وخاصة الجاري منه من خلال إلزام جميع أجهزة الدولة بتخفيض نفقاتها الجارية بمقدار 20% من نفقاتها التشغيلية وكذلك وقف شراء السيارات والأثاث ووقف التعيينات فيما عدا وزارتي التربية والتعليم والصحة والحد من مصاريف السفر والضيافة وغيرها دون التأثير سلباً على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

دولة الرئيس  
حضرات النواب المحترمين

نحن نؤمن أن أي قرار مالي أو اقتصادي لا يُراعي الأبعاد الاجتماعية يكون قراراً غير مكتمل، ليس فقط لأنه غير عادل وإنما أيضاً لأن أثره المستقبلي سيضر بإنتاجية المجتمع، لذلك فقد حرصت الحكومة على أن يصاحب الإجراءات التي تم اتخاذها في مجال الإيرادات والتي تمثلت في أغلبها بزيادة ضريبة المبيعات الخاصة على بعض السلع غير الأساسية تدابير مناسبة لحماية الطبقة الفقيرة وتوسيع قاعدة الطبقة الوسطى، حيث زادت قيمة الدعم المقدم للخبز والغاز في ضوء ارتفاع الأسعار العالمية مع استمرار الإعفاء للسلع الغذائية الأساسية نظراً لأن هذه السلع تمس حياة شرائح واسعة من المواطنين بشكل مباشر، وقد ساهم قانون ضريبة الدخل الجديد والذي خفض الضريبة على جميع فئات المكلفين وخاصة الأفراد منهم في زيادة القوة الشرائية لهذه الشريحة الواسعة من المواطنين، حيث انه وبموجب هذا القانون أصبح حوالي 98% من المواطنين غير خاضعين للضريبة.

كما ساهم هذا القانون في تشجيع الاستثمار ومعالجة الاختناقات في بعض قطاعات الاقتصاد الوطني لتمكينها من تحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال تخفيض ضريبة الدخل على كافة الشركات العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية بنسب متفاوتة والاستمرار بإعفاء الدخل المتأتي من عمليات التصدير، بالإضافة إلى تخفيض ضريبة المبيعات على الغرف الفندقية من 16% إلى 8% وذلك لتنشيط قطاع السياحة وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي .

دولة الرئيس  
حضرات النواب المحترمين

لدى استعراض أبرز الانجازات المتحققة على الصعيد الاقتصادي والمالي خلال عام 2010، أرجو إحاطة مجلسكم الكريم علماً بأن تصافر جهود أبناء الوطن في كافة مواقعهم سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص أسفر عن حصيلة إيجابية واضحة تمثلت بمواصلة الناتج المحلي الإجمالي تحقيق معدلات نمو أعلى خلال الأرباع الثلاثة الأولى من هذا العام، إذ ارتفع معدل النمو من 2% خلال الربع الأول إلى 2.9% خلال الربع الثاني ليصل إلى 3.5% خلال الربع الثالث ليحقق نمواً متوقعاً بحوالي 3.4% لعام 2010 كاملاً مقارنة بنمو نسبته 2.3% في عام 2009 .

وبشير هذا بوضوح إلى أن ما تم اتخاذه من إجراءات لتحفيز القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال العام الحالي قد ساهم في التأسيس لبدية التعافي لاقتصادنا الوطني من حالة التباطؤ إلى حالة النمو الأعلى ومما يدل على ذلك انخفاض معدل البطالة إلى 13.5% خلال الربع الثالث من عام 2010 مقابل 14.0% خلال نفس الربع من العام السابق.

ويعود الفضل في ذلك إلى تحسن مستوى الطلب المحلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري عما كان عليه في عام 2009 نتيجة تحسن البيئة الاستثمارية المحلية ونمو التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك للقطاع الخاص، حيث سجلت نمواً بنسبة 6.8% في نهاية تشرين أول 2010 مقارنة مع نسبة نمو لم تتجاوز 1.6% لنفس الفترة من العام السابق من جهة، وكذلك إلى تحسن مستوى الطلب الخارجي على منتجات المملكة من السلع والخدمات في ضوء ظهور بوادر التعافي على اقتصادات دول المنطقة خصوصاً ودول العالم على وجه العموم من جهة أخرى.

كما سجلت الصادرات الوطنية ارتفاعاً ملحوظاً بلغت نسبته 15.9% خلال الشهور العشرة الأولى من هذا العام مقابل تراجعها بحوالي 20% خلال الفترة المماثلة من العام الماضي. كما ارتفعت المستوردات بنسبة 9.5% مقابل تراجعها

بنسبة 20.4% خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2009، وتعتبر هذه مؤشرات ودلائل واضحة على تحسن وتيرة النشاط الاقتصادي وعلى خروج الاقتصاد الوطني من تداعيات الأزمة المالية العالمية.

دولة الرئيس  
حضرات النواب المحترمين

أما الحساب الجاري لميزان المدفوعات فقد سجل خلال النصف الأول من هذا العام عجزاً مقداره 547 مليون دينار مقارنة مع 294 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2009. ويتوقع أن تبلغ نسبة هذا العجز للناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 نحو 7.6% مقارنة مع 5.0% في عام 2009 وذلك نتيجة لارتفاع قيمة المستوردات جراء ارتفاع فاتورتي النفط الخام ومشتقاته والمواد الغذائية خلال هذا العام بسبب الارتفاع الملحوظ في الأسعار العالمية لهذه السلع. فوفقاً للبيانات المتاحة، سجلت فاتورة مستوردات المملكة من النفط الخام ومشتقاته ارتفاعاً خلال العشرة شهور الأولى من هذا العام لتصل إلى نحو 1586 مليون دينار مقابل 1100 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام السابق وبارتفاع نسبته 44.1% تقريباً. أما فاتورة مستوردات المواد الغذائية فقد بلغت نحو 1467 مليون دينار بارتفاع بلغت قيمته 90 مليون دينار أو ما نسبته 6.5% عن نفس الفترة المشار إليها آنفاً. وقد انعكست هذه التطورات على معدل التضخم في المملكة حيث بلغ نحو 4.9% خلال الأحد عشر شهراً الأولى من هذا العام، ولدى النظر إلى مكوناته، يلاحظ أن أسعار مجموعة المواد الغذائية سجلت ارتفاعاً بنسبة 4.8% وأسعار مجموعة السلع والخدمات الأخرى بنسبة 6.3% وأسعار مجموعة المساكن بنسبة 4.1%، فيما لم يتجاوز الارتفاع في أسعار مجموعة الملابس والأحذية نسبة 1.6%. أما على صعيد التطورات النقدية، فتشير البيانات الصادرة عن البنك المركزي إلى نمو السيولة المحلية بنسبة 9.6% في نهاية شهر تشرين الأول من هذا العام عن مستواها في نهاية العام الماضي مقابل 8.1% خلال نفس الفترة من عام 2009. وقد جاء نمو السيولة المحلية خلال هذا العام مدفوعاً بشكل أساسي بارتفاع صافي الموجودات المحلية الذي ارتفع بنسبة 11.2% خلافاً لعام 2009 حيث سجل تراجعاً بنسبة 0.6% مما يشير إلى ارتفاع مساهمة الجهاز المصرفي هذا العام في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة من خلال التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاعات الاقتصادية المختلفة. كما واصل البنك المركزي محافظته على مستوى مريح من الاحتياطيات من العملات الأجنبية التي ارتفعت لتزيد عن 12 مليار دولار في العشرين من الشهر الجاري من هذا العام بزيادة مقدارها 368 مليون دولار أو ما نسبته 3.4% عن مستواها في عام 2009، لتغطي بذلك أكثر من ثمانية أشهر من مستوردات المملكة من السلع والخدمات.

دولة الرئيس  
حضرات النواب المحترمين

أما فيما يتعلق بالمالية العامة والدين العام، فقد أولت الحكومة هذا القطاع أهمية كبرى، حيث حظي على مساحة واسعة من اهتماماتها بهدف استعادة التوازن للمالية العامة باعتبارها ركناً أساسياً من أركان النمو المستدام، خاصة بعد أن وصل العجز في عام 2009 إلى ما يناهز ستة أضعاف مستواه في عام 2004 متجاوزاً 1500 مليون دينار، أو ما نسبته 8.5% من الناتج المحلي الإجمالي، لذلك كان لا بد من اتخاذ إجراءات صارمة في التعامل مع هذا العجز، وذلك في إطار برنامج حكومي يراعي مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وإدراكاً منا بأن الوضع الذي وصلت إليه المالية العامة لم يكن وليد اللحظة وإنما هو نتيجة لتراكمات على مدار السنوات القليلة الماضية، حيث شهد الإنفاق وخاصة الجاري منه ارتفاعاً مضطرباً، فقد رأينا أن إعادة المالية العامة إلى المسار السليم يتطلب العمل باتجاهين أولهما اتخاذ إجراءات فورية للحد من تصاعد الإنفاق وتعزيز الإيرادات وثانيهما ترسيخ نهج الإصلاح المالي في المدى المتوسط عبر مأسسة الإصلاح المالي ووضع الأسس اللازمة لديمومته وفق المصالح الوطنية .

دولة الرئيس  
حضرات النواب المحترمين

ونتيجة للإجراءات العاجلة التي تم اتخاذها فقد انخفض عجز الموازنة العامة في عام 2010 بنحو (500) مليون دينار

مقارنة بالعام السابق، وليشكل بذلك ما نسبته 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي مسجلاً بذلك انخفاضاً بأكثر من ثلاث نقاط مئوية من الناتج عن مستواه في العام السابق، ولا شك بأن هذا الانجاز غير المسبوق لم يكن وليد الصدفة بل نتيجة لعمل مؤسسي ذؤوب وعلى مختلف الصعد، ومن المستبعد ان تكون هناك دولة أخرى استطاعت تحقيق إنجاز مشابه في ضبط العجز وخلال عام واحد فقط .

فعلى صعيد النفقات العامة وفقاً لأرقام إعادة التقدير، يتوقع أن تسجل انخفاضاً خلال عام 2010 بنسبة 2.6% عن مستواها في العام السابق لتصل إلى 5875 مليون دينار أو ما نسبته 30.5% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 33.9% في عام 2009.

وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لتراجع النفقات الرأسمالية بنحو 31.6% وارتفاع النفقات الجارية بنسبة 6.5% عن مستوياتها في عام 2009. ومن الجدير ذكره في هذا المجال أن التراجع المسجل في النفقات الرأسمالية خلال عام 2010 يعكس عودة هذه النفقات إلى مستواها الاعتيادي سواء بالأرقام المطلقة أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

أما الارتفاع في النفقات الجارية خلال عام 2010 فيعزى إلى طبيعة هذه النفقات التي تتسم بعدم المرونة، حيث تتألف في معظمها من الرواتب والأجور والتقاعد وخدمة الدين، وعدم مرونتها هذا من جانب ومن جانب آخر فقد تضمنت موازنة عام 2010 بنوداً جديدة لم ترد ضمن موازنة العام السابق أو الأعوام السابقة مثل دعم البلديات وبعض الجهات الأخرى إضافة إلى تحمل الحكومة للزيادة الجوهرية في مخصصات الدعم لمادتي الخبز واسطوانة الغاز، وكذلك زيادة رواتب المعلمين بنسبة 25% ورصد المخصصات المالية لتغطية كلفة دراسة أبناء المعلمين في الجامعات، وعليه يمكن القول بأنه لولا إجراءات ضبط النفقات التي تم اتخاذها في عام 2010 لسجلت النفقات الجارية نسبة نمو أعلى من ذلك.

أما الإيرادات المحلية حسب أرقام إعادة التقدير، فيتوقع أن ترتفع عام 2010 بنسبة 5.6% عن مستواها المسجل في عام 2009. وقد جاء ذلك بشكل أساسي محصلة لارتفاع إيرادات ضريبة المبيعات بنسبة 22% عن مستواها في عام 2009 من جهة وتراجع كل من ضريبة الدخل والأرباح بنسبة 12.5% وضريبة بيع العقار ورسوم تسجيل الأراضي بنسبة 17.7% من جهة أخرى.

ويكمن السبب الرئيسي وراء انخفاض حصيله ضريبة الدخل خلال عام 2010 إلى تراجع أرباح الشركات المساهمة العامة خلال عام 2009 بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية والتي تم احتسابها وفقاً لقانون ضريبة الدخل السابق. أما الارتفاع في حصيله ضريبة المبيعات فيعزى إلى الحصيلة المترتبة على جملة الإجراءات المتخذة خلال عام 2010 ومن أبرزها زيادة ضريبة المبيعات الخاصة على السلع غير الأساسية مثل التبغ والسجائر والمشروبات الكحولية والهواتف الخلوية واستبدال رسم البلديات بضريبة مبيعات خاصة على المشتقات النفطية إلى جانب البنزين، وهنا لا بد من التوضيح بأن فرض الضريبة على البنزين أسهم في إيجاد معادلة تسعير واضحة تتصف بالشفافية وتوضح للمواطن تركيبة السعر الذي يدفعه.

دولة الرئيس  
حضرات النواب المحترمين

يشكل الدين العام أحد المحاور الأساسية التي توليها الحكومة اهتماماً خاصاً، فزيادة المديونية تحمل في طياتها أثراً على مختلف جوانب الاقتصاد الوطني، ولكن لا بد من التنويه بأن الدين يرتبط بشكل مباشر بعجز الموازنة، فعندما تواجه الحكومة عجزاً في موازنتها فإنها ستحتاج إلى الديون، وترى الحكومة أنه لا يوجد ما يمنع من أن يكون هناك عجز معقول في الموازنة العامة، على أن يكون ضمن الحدود الآمنة والتي تبلغ حوالي 3% من الناتج المحلي الإجمالي وفق المعايير الدولية، لذلك فإن أولى خطوات التعامل مع المديونية تكمن في إتباع سياسات مالية تضبط الإنفاق الحكومي وتقلص العجز لما لذلك من انعكاسات ايجابية تتمثل في تخفيف أعباء خدمة الدين العام عن كاهل الاقتصاد الوطني .

إلا أنه في ضوء التطورات التي حدثت في جانب المالية العامة خلال السنوات الأخيرة، فقد ارتفع صافي الدين العام في نهاية تشرين الأول الماضي إلى نحو 10964 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 56.9% من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من هذا الارتفاع فإن هذه النسبة تقع ضمن السقف القانوني للدين العام وفق ما هو محدد بقانون الدين العام وإدارته، وهي تعتبر نسبة مقبولة وفق المعايير الدولية، هذا وكان الدين العام قد بلغ 9660 مليون دينار أو ما نسبته 54.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009. ويتوزع هذا الدين بواقع 63% لصافي الدين الداخلي

و37% للدين الخارجي، ولا شك بأن هذا التناسب بين الدين الداخلي والخارجي يعكس الزيادة التي حدثت في الاقتراض الداخلي خلال السنوات الأخيرة، حيث تضاعف الدين الداخلي أكثر من ثلاث مرات خلال فترة الخمس سنوات الماضية، وهذا الأمر قد يكون أدى للتأثير على استعداد البنوك لتقديم تسهيلات للقطاع الخاص، إضافة إلى أثر ذلك على أسعار الفائدة المترتبة على سندات وأذونات الخزينة.

ويذكر في هذا المجال أن الحكومة قد قامت خلال شهر تشرين الثاني من هذا العام باقتراض نحو 750 مليون دولار عن طريق طرح سندات في السوق الدولية، وقد فاقت التغطية حجم الاصدارات المطروحة بنسبة 324% ولم يتعد سعر الفائدة 3.875% مما يعكس ثقة المستثمرين الاجانب بالاقتصاد الأردني وبالسياسات المالية وبجاذبية البيئة الاستثمارية المحلية .

ومما لا شك فيه بأن هذا النوع من الاقتراض، إضافة الى آثاره الايجابية على تدفق الاستثمارات الخارجية إلى المملكة، يسهم في إفساح المجال بشكل أوسع امام القطاع الخاص في الحصول على التمويل من الجهاز المصرفي المحلي وعدم مزاحمة القطاع العام له في هذا المضمار وهذا ما يؤكد التوسع في الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص خلال الأشهر الأخيرة . كما أود أن أؤكد لحضراتكم بأن إصدار السندات الدولية لم يكن إجراءً منفصلاً وانما هو جزء من استراتيجية إدارة الدين العام في المملكة، والتي نسعى من خلالها الى توفير عدة بدائل تمويلية بما في ذلك الاستفادة من السيولة المتوفرة لدى المصارف الإسلامية، وذلك عبر إصدار الصكوك الإسلامية والتي يتم النظر اليها حالياً بجدية. علماً بأن توفر خيارات متعددة يمكن الحكومة من اختيار البديل الأنسب سواءً من حيث الكلفة أو من حيث الأثر على الاقتصاد الوطني وقطاعاته المختلفة.

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

أما على المستوى القطاعي، فقد تمكنت الحكومة من تحقيق سلسلة من الانجازات الهامة خلال عام 2010 وبشكل خاص في القطاعات ذات الأولوية الوطنية.

ففي قطاع التربية والتعليم والتعليم العالي الذي يعتلي سلم أولوياتنا الوطنية باعتباره الركيزة المحورية لتحقيق التنمية المستدامة، فقد تم إنشاء 16 مدرسة في محافظات المملكة المختلفة واستحداث 72 غرفة صفية لرياض الأطفال في 41 مدرسة وربط حوالي 200 مدرسة على شبكة الالياف الضوئية ليرتفع عدد المدارس المربوطة الى حوالي 88% من اجمالي عدد المدارس الحكومية كما تم تنفيذ المرحلة الاولى والثانية من مشروع مبادرة جلاله الملكة رانيا العبدالله (مدرستي) لصيانة وتطوير 200 مدرسة بكلفة إجمالية مقدارها 10 مليون دينار. هذا إضافة إلى الاستمرار في برنامج التغذية المدرسية والذي استفاد منه حوالي 115 الف طالب وكذلك إقرار وتنفيذ نظام البيعتات لتدريس ابناء المعلمين في الجامعات.

وفي مجال التعليم العالي تم تقديم 22 الف منحة وبعثة وقرض للطلبة للعام الدراسي 2009- 2010 بكلفة 20 مليون دينار وتطوير عملية القبول الموحد لتصبح الكترونية بهدف تسهيل اجراءات عملية القبول في الجامعات على الطلبة وتقليص الفترة الزمنية المطلوبة وكذلك اقرار نظام وتعليمات صندوق دعم البحث العلمي.

وفي قطاع الصحة تم الانتهاء من إنشاء مستشفى الامير حسين في عين الباشا والعمل جارٍ على إستكمال مستشفى الأمير هاشم في مدينة العقبة ومستشفى الأطفال في عمان وتم إحالة عطاء مستشفى السلط إضافة الى البدء بإنشاء مستشفى البادية الشمالية ومستشفى جرش وعجلون ومستشفى المفرق وتم العمل على توسعة وتحديث عدد من المستشفيات والمراكز الصحية في مختلف محافظات المملكة، وافتتاح مركز جراحة القلب والشرايين ومركز زراعة الكلى في مستشفى الأمير حمزة، والاستمرار في توسعة شمول المواطنين في برنامج التأمين الصحي حيث بلغ عدد المؤمنين في التأمين الصحي (2.5) مليون مواطن، وشمول 98% من الاطفال الذين تقل اعمارهم عن السنة بالمطاعيم.

وفي مجال المياه والصرف الصحي، تم البدء بتنفيذ مشروع جر مياه الديسي بالشراكة مع القطاع الخاص بكلفة إجمالية مقدارها (670) مليون دينار ويتوقع إكمال المشروع والبدء بضخ المياه في عام 2013.

كذلك تم توقيع اتفاقية مع وحدة تحدي الالفية والتي بموجبها سيتم تقديم منحة بقيمة (275) مليون دولار للمملكة لتنفيذ مشاريع توسعة محطة الخربة السمراء ومشروع تأهيل النظام المائي لمحافظة الزرقاء ومشروع صرف صحي الزرقاء.

هذا فضلاً عن قيام سلطة المياه بتنفيذ مشاريع مختلفة في مجال تقليل فاقد المياه والخطوط الناقلة ومشاريع تحسين وإعادة تأهيل الشبكات وإقامة السدود في مختلف محافظات المملكة. بالإضافة الى عدد من مشاريع شبكات

الصرف الصحي ومحطات معالجة المياه العادمة، والانتهاج من تنفيذ مشروع احد السدود في محافظة معان وآخر في محافظة الطفيلة وإحالة عطاء سد كفرنجة مطلع العام القادم.

وفي مجال الإسكان تم إنجاز مجموعة من مشاريع المبادرات الملكية السامية في مختلف محافظات المملكة وعددها (137) مشروعاً بكلفة مقدارها (77) مليون دينار والانتهاج من تنفيذ مشاريع مساكن الأسر العفيفة المرحلة الثانية بواقع (1100) وحدة سكنية بقيمة (21) مليون دينار، كما تم إعداد نظام متكامل لإدارة وإدامة الأبنية الحكومية بالشراكة مع القطاع الخاص.

كذلك تم إنجاز مشاريع المبادرة الملكية " سكن كريم لعيش كريم" المحور الأول / الشقق السكنية والمحور الثاني / الأراضي المخدومة، كما تم إعادة توجيه هذه المبادرة حيث أصدرت الحكومة مؤخراً قراراً يقضي بتخفيض أسعار الشقق على المستفيدين بما نسبته 15% من الأسعار المعلنة ودعم تنفيذ الخدمات العامة بمبلغ (10) مليون دينار. وفي قطاع النقل تم البدء باستملاك الأراضي اللازمة لمشروع الشبكة الوطنية للسكك الحديدية والانتهاج من إعداد التصاميم الأولية والدراسات اللازمة ودراسة الأثر البيئي للمشروع، ودراسة إمكانية البدء بمشروع حافلات التردد السريع بين مدينتي عمان والزرقاء بالتعاون مع أمانة عمان الكبرى وهيئة تنظيم النقل البري، ومشروع إعادة تأهيل وتوسعة مطار الملكة علياء الدولي.

وفي مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تم تطوير الخدمات الالكترونية لعدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية، والعمل على خدمة المواطنين من خلال مركز الاتصال الوطني والرسائل القصيرة، والمساهمة في تعيين (719) خريجاً في القطاع الخاص ضمن برنامج التدريب والتشغيل، وعقد الاتفاقيات الإستراتيجية مع عدد من شركات تكنولوجيا المعلومات العالمية بهدف رفع كفاءة موظفي القطاع العام والحصول على ترخيص البرمجيات والأجهزة بأسعار تفضيلية.

دولة الرئيس  
حضرات النواب المحترمين

اسمحوا لي الآن بالانتقال للحديث عن مشروع الموازنة العامة لعام 2011. فهذا المشروع كما تعلمون هو الذي يعكس توجهات هذه الحكومة وتطلعاتها المستقبلية، حيث بُني من بدايته استناداً إلى أسلوب ونهج جديدين يتوافقان مع متطلبات المرحلة الراهنة وينسجمان مع الممارسات العالمية المعاصرة، ليحسد بذلك توجيهات جلالة الملك المعظم للوصول الى اردن عصري في سائر الميادين والمجالات ويوفر لمواطنيه سبل العيش الكريم في سائر محافظات المملكة.

وهذا المشروع الذي بين ايديكم يعتبر ترجمة واقعية لخطة الحكومة لعام 2011 وفقاً لمحاور العمل السبعة المعتمدة والتي ستعمل على ترسيخ قواعد ثابتة لمتطلبات التنمية المستدامة وتأسيس دعائم متينة لانطلاق اقوى لاقتصادنا الوطني خلال السنوات 2011-2013.

كما أود أن أشير الى أن موازنة عام 2011 تأتي متزامنة مع البدء في تطبيق نظام الرقابة على الأموال العامة والذي سيمكن من توفير نظام رقابي كفؤ وفعال وقادر على معالجة جوانب الضعف والقصور في نظم الرقابة على المال العام، ويساعد في الانتقال من الرقابة الشكلية الى الرقابة الحقيقية، ويمكن من الاستخدام الأمثل والاستفادة القصوى من الموجودات والموارد العامة المتاحة .

ويسجل للمملكة أنها أول دولة في المنطقة أوجدت إطاراً تشريعياً للرقابة المالية الداخلية المستندة الى معايير الرقابة الدولية في الرقابة على المال العام ، وبأني هذا التطور في سياق الإصلاح المالي الشامل الذي يشمل إعداد الموازنة العامة وتنفيذها والرقابة عليها وتحسين الإدارة المالية في مختلف الوحدات الحكومية .

وقد تميز مشروع قانون موازنة عام 2011 بأنه لم يتضمن فرض أي ضرائب جديدة إضافة إلى اتسامه بمزايا ايجابية عديدة من أبرزها ما يلي :

أولاً: انتهاج أسلوب جديد في إعداد الموازنة، حيث قامت الحكومة ولأول مرة هذا العام بتشكيل لجان وزارية قطاعية عهدت اليها مهمة تحديد المشاريع الرأسمالية المستمرة وقيد التنفيذ والجديدة المدرجة في مشروع قانون الموازنة لهذا العام بما يتفق واولوياتنا الوطنية. كما كفل هذا الاسلوب تحقيق التوافق ما بين المشاريع الرأسمالية الواردة في مشروع قانون الموازنة العامة والمشاريع الواردة في البرنامج التنفيذي التنموي المعتمد من الحكومة .

ثانياً: إتسام التقديرات سواء في جانب الإيرادات أوالنفقات بالواقعية حيث تم بداية تقدير الإيرادات المحلية المتوقع

تحصيلها والمنح الخارجية المضمون ورودها للمملكة ثم يتم تحديد حجم العجز المالي المستهدف ليشكل مجموع ذلك سقف الانفاق العام.

ثالثاً: إظهار المخصصات المالية المرصودة في برامج الوزارات والدوائر الحكومية التي تعنى بشؤون المرأة وإظهار المؤشرات والأنشطة التي تعنى بشؤون الطفل في مشروع قانون موازنة عام 2011. وبذلك تعتبر المملكة بهذا التطوير رائدة بين دول المنطقة في مضمار تطبيق الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي.

رابعاً: تنفيذ الحكومة خلال هذا العام جملة من المشاريع الرأسمالية الإستراتيجية الكبرى والحيوية للاقتصاد الوطني ورصد المخصصات المالية اللازمة لذلك. ويأتي في مقدمة هذه المشاريع مشروع إنشاء شبكة السكك الحديدية الوطنية وكذلك المشاريع التنموية ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي والمشغلة للأيدي العاملة الأردنية والمحفزة لحركة التصدير الوطني وبما يتواءم مع الأولويات الوطنية الواردة في وثيقتي الأجنحة الوطنية وكلنا الأردن.

خامساً: إيلاء متطلبات الأمن القومي مزيداً من الاهتمام نظراً لما لذلك من آثار إيجابية واضحة على تعزيز مناخ الاستقرار حتى يظل الاردن واحة أمن في محيطه الاقليمي، باعتبار ذلك يشكل ركناً أساسياً لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في سائر انحاء المملكة.

سادساً: إظهار حصة كل محافظة من محافظات المملكة من النفقات العامة وذلك تمهيداً لتطبيق نهج اللامركزية تعزيزاً لمشاركة المجتمعات المحلية في صنع القرارات التنموية وفقاً لأولوياتها واحتياجاتها من المشاريع الرأسمالية وذلك تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية للحكومة.

سابعاً: الاعتماد بصورة اكبر على مواردنا الذاتية في تغطية إنفاقنا العام في ظل انحسار المنح الخارجية الواردة الى المملكة، وبحيث يترافق ذلك

مع ضبط الإنفاق العام ورفع سويته وتحسين مستوى إنتاجيته وبما يكفل تحسين مستوى الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين وتوزيع مكاسب التنمية ومنافعها على مختلف محافظات المملكة بعدالة تنفيذاً لمضامين التوجيهات الملكية السامية والهادفة إلى توسيع إطار ثمار التنمية ومكاسيها وبما يعمل على توسيع قاعدة الطبقة المتوسطة وحماية الطبقة الفقيرة. وضمن هذا الإطار سوف تلتزم الحكومة بمواصلة تقديم الدعم للسلع الأساسية بما في ذلك الخبز والاعلاف واسطوانة الغاز وكما ورد في برنامج العمل الذي تقدمت به الحكومة لمجلسكم الكريم.

ثامناً: تعزيز البيئة الاستثمارية المحلية من خلال توفير منظومة تشريعية متكاملة تهدف إلى اجتذاب الاستثمارات المحلية والخارجية بما يفضي إلى توسيع نطاق مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في المملكة ومن خلال تعميق الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ المشاريع التنموية الكبرى والحيوية في قطاعات البنى التحتية الرئيسية وبما يلبي احتياجات المواطنين في سائر أنحاء المملكة من جهة ويعمل على تخفيف الأعباء المالية عن كاهل الخزينة العامة من جهة أخرى. فالنمو الاقتصادي كما تعلمون ما هو إلا محصلة للتفاعل الايجابي بين القطاعين العام والخاص والتي أخذت شراكتهما في الآونة الأخيرة تتعزز وترسخ بشكل واضح.

تاسعاً: إيلاء القطاعات ذات الأولوية والمتمثلة بقطاعات التعليم والصحة والنقل والتنمية الاجتماعية والمياه والصرف الصحي مزيداً من الرعاية والاهتمام في مشروع قانون موازنة عام 2011، حيث شكلت المخصصات المالية المرصودة لهذه القطاعات حوالي ثلث إجمالي الانفاق العام، فقد ارتفع مجموع مخصصات هذه القطاعات معاً ليصل إلى ما يزيد عن ملياري دينار بارتفاع يبلغ حوالي 18% مقارنة بمستواه في عام 2010.

دولة الرئيس  
حضرات النواب المحترمين

لقد استند مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2011 إلى عدد من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية من أهمها ما يلي وفقاً لآخر البيانات المتاحة :

1- تحقيق اقتصادنا الوطني معدلات نمو حقيقية تتراوح بين 4% و 6% للفترة 2011- 2013.

- 2- بلوغ معدل التضخم حوالي 5% في عام 2011 و لينخفض بواقع نصف نقطة مئوية سنوياً في كل من عامي 2012 و 2013.
- 3- نمو الصادرات الوطنية في عام 2011 بنسبة 8% و بنسبة 10% في كل من عامي 2012 و 2013.
- 4- نمو المستوردات في عام 2011 بنسبة 7% و 8.5% في كل من عامي 2012 و 2013.
- 5- تراجع عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 7.6% في عام 2010 إلى 7.4% في عام 2011 ليواصل انخفاضه إلى أقل من 7% في كل من عامي 2012 و 2013.
- 6- ارتفاع حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية للقطاع الخاص في عام 2011 بنسبة 7% و بنسبة 9% في كل من عامي 2012 و 2013.
- 7- استمرار حفاظ البنك المركزي على مستوى مريح من العملات الأجنبية يكفي لتغطية أكثر من ثمانية شهور من مستوردات المملكة من السلع والخدمات خلال السنوات 2011-2013 .

دولة الرئيس  
حضرات النواب المحترمين

وتأسيساً على ما تقدم، أرجو أن اعرض لحضراتكم ابرز ملامح مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2011 وذلك على النحو التالي :

أولاً : الإيرادات العامة

قدرت الإيرادات العامة لعام 2011 بنحو 5189 مليون دينار لتشكل بذلك 24.7% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 25.2% في عام 2010، ويتوقع أن تتم المحافظة على هذه النسبة خلال عامي 2012 و 2013. وقد توزعت هذه الإيرادات وفقاً لما يلي :

1- الإيرادات المحلية

قدرت الإيرادات المحلية في عام 2011 بحوالي 4889 مليون دينار مسجلة بذلك نمواً نسبته 10.6% عن مستواها في عام 2010، لتبلغ بذلك نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 23.3% مقارنة مع 22.9% في عام 2010. وترتيباً على ذلك، فمن المتوقع أن ترتفع نسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية من حوالي 90% في عام 2010 إلى حوالي 97% في عام 2011، لتواصل ارتفاعها خلال عامي 2012 و 2013 لتغطي كامل النفقات الجارية وجانباً متزايداً من النفقات الرأسمالية لعامي 2012 و 2013 الأمر الذي يدل على مدى التحسن المتوقع في تعزيز مبدأ الاعتماد على الذات.

2- المنح الخارجية

قدرت المنح الخارجية في عام 2011 بمبلغ 300 مليون دينار مقارنة مع 430 مليون دينار في عام 2010. وفي هذا المجال، اسمحوا لي أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للدول الشقيقة والصديقة على دعمها المتواصل للمملكة .

ثانياً : النفقات العامة

قدرت النفقات العامة في عام 2011 بنحو 6249 مليون دينار مقارنة مع 5875 مليون دينار في عام 2010، بارتفاع مقداره 374 مليون دينار أو ما نسبته 6.4%، مشكلة بذلك ما نسبته 29.8% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 30.5% في عام 2010. ويتوقع أن توالي هذه النسبة هبوطها خلال عامي 2012 و 2013. وقد توزعت هذه النفقات على النحو الآتي :-

1- النفقات الجارية :

قدرت النفقات الجارية في عام 2011 بنحو 5025 مليون دينار بارتفاع لم يتجاوز 140 مليون دينار أو ما نسبته 2.9% عن مستواها في عام 2010، مشكلة بذلك حوالي 23.9% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 25.3% في عام 2010 ويتوقع أن تهبط هذه النسبة في عامي 2012 و 2013 إلى 22.7% و 21.7% لكل منهما تبعاً.



## 2- النفقات الرأسمالية

قدرت النفقات الرأسمالية في عام 2011 بحوالي 1223 مليون دينار أو ما نسبته 5.8% من الناتج المحلي الإجمالي، مسجلة بذلك ارتفاعاً مقداره 235 مليون دينار أو ما نسبته 23.7% عن مستواها في عام 2010. ويتوقع أن ترتفع نسبة هذه النفقات من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012 إلى 5.9% ثم إلى 6.0% في عام 2013 لتبلغ بذلك حصتها من إجمالي النفقات العامة حوالي 21.7%.

## 3- العجز المالي

وترتبطاً على هذه التطورات في جانبي الإيرادات والنفقات، يتوقع أن يبلغ العجز المالي بعد المنح الخارجية لعام 2011 ما مقداره 1060 مليون دينار أو ما نسبته 5% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بالمقارنة مع عجز نسبته 5.3% في عام 2010. كما انه من المتوقع تخفيض العجز المالي بصورة تدريجية خلال السنوات القادمة وصولاً إلى المستويات الآمنة المتعارف عليها دولياً، الأمر الذي يؤكد على أن مشروع موازنة هذا العام يعتبر لبنة أساسية لاستعادة التوازن للمالية العامة وترسيخ الاستقرار المالي والنقدي في المملكة باعتبار ذلك ضماناً ضرورياً للحفاظ على بيئة محفزة للاستثمارات المحلية وجاذبة للاستثمارات الخارجية.

## دولة الرئيس

### حضرات النواب المحترمين

إن الحكومة وهي تقدم لمجلسكم الكريم مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2011 لتتطلع إلى مزيد من التعاون المثمر والبناء بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وسوف تمثل دراسة مجلسكم الموقر لهذا المشروع، تمهيداً لإقراره، خير رافد لمسيرتنا التنموية التي نسعى من خلالها لتحقيق أهداف الوطن وتطلعاته نحو مزيد من النمو والازدهار وبما يعمق الاستقرار المالي والنقدي وينعكس ايجاباً على مستوى معيشة المواطنين .  
اسمحوا لي في الختام أن أؤكد لحضراتكم بأن هذه الحكومة ستعمل على التعاون والتنسيق التام مع مجلسكم الكريم لخدمة أردنا الغالي والسير قدماً في مسيرة الأعمار والإصلاح بشكل حثيث لنضيف لبنات جديدة إلى ما تم بناؤه خلال الأعوام الماضية لنحقق سوياً طموحات قائد المسيرة مليكنا المفدى جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم في تحقيق التنمية الشاملة الكفيلة بالنهوض والارتقاء بمستوى حياة سائر أبناء أردنا الغالي في كافة محافظات المملكة، سائلاً الله العلي القدير أن يوفقنا جميعاً في خدمة بلدنا العزيز في ظل القيادة الهاشمية الفذة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. محمد ابو حمور

وزير المالية

عمان في 29 كانون اول 2010